العدد الثاني عشر
السَّنة السادسة ـ المجلدالثاني

رجب ١٤٤٤هـ
فبراير ٢٠٢٣م

مجلة التراث النبوي

مجلة علمية نصف سنوية، تعنى بمخطوطات السنة النبوية وعلومها وما يتصل بها من دراسات

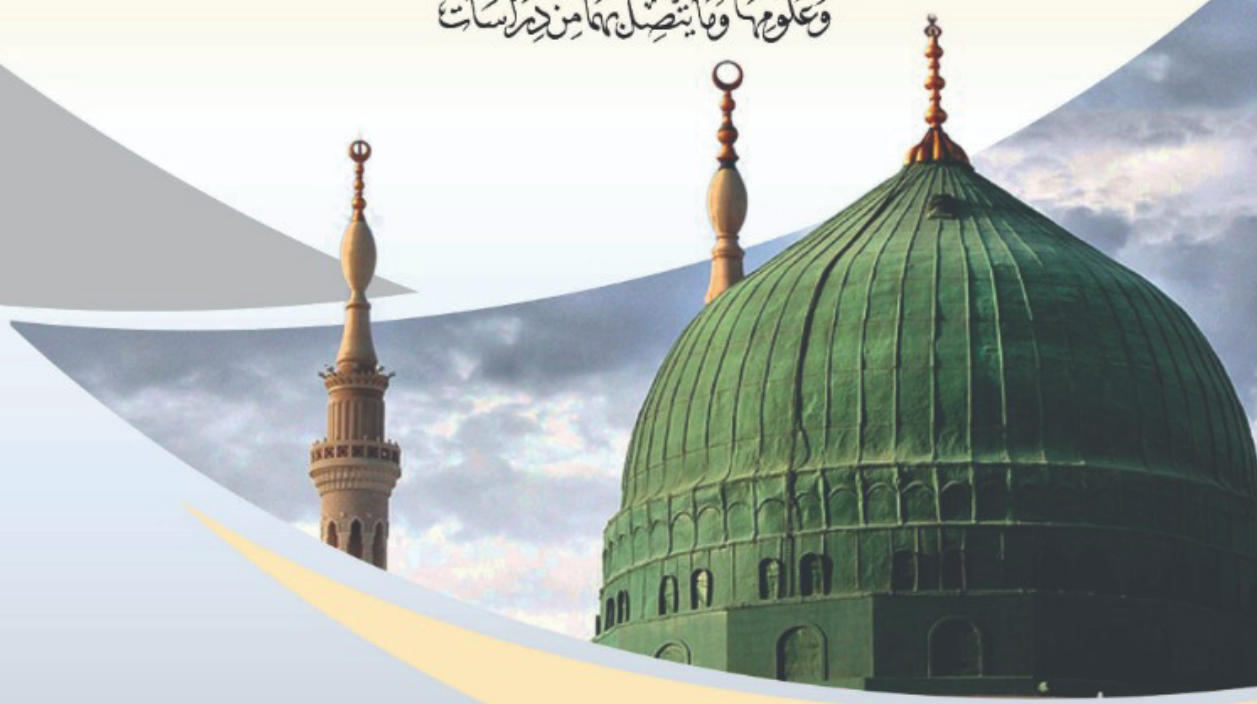

eISSN 2785-8499

العدد
١٢

وقف السنة والتراث النبوي

نقد حديثي

باب يعنى بجانب نقد المرويات و الرواة،
و نقل آراء المحدثين النقدية

المرويات الواردة في تصحيح النبي ﷺ للأحاديث في الرؤى المنامية

دراسة تأصيلية نَقْديّة

يوسف بن صالح بن عبدالله المويني

https://doi.org/10.36772/ATANJ.2023.6

ملخص البحث:

يعدّ حفظ العقل أحد المقاصد الكبرى الذي يُحفَظ بالحد الشرعي وتحريم كل ما يؤذيه مِن مُسْكِرٍ ونحوه، وكذلك من كل يضلّله ويفسده من خرافات ومكاشفات شيطانية؛ ومن مظاهر ذلك دعوة الإسلام للعلم والتثبُّت، وبناء الأحكام على قواعد ثابتة، وأصول راسخة لا تمتُّ للمجازفات بصلةٍ، ومن ذلك بناء تصحيح الأحاديث وَفْقَ أصول علمية لا ينازعها الهوى، أو يداخلها الشكُّ.

وقد حادَ الصوفية عن هذا النهج القويم، فجلعوا الرؤى المنامية حَكَمًا ولو خالفتْ نهج المحدثين وقواعدهم.

وقد وُجِد في أئمة الحديث مَن يستأنس ببعض الرؤى ما لم تصادم أصلًا، أو تخرم قاعدة، كما أنهم لم يتخذوها أصلًا، فضلًا عن تقديمها على القواعد.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

إن السُّنة النبوية لها منزلة كبرى في الدين، فهي أصل ومصدر لعلوم الدين الخاتم؛ لأنها هي المُبيِّنة للكتاب المعجز الخاتم الذي تكفَّل الله تعالى بحفظه، وهي المُبيِّنة لأعمال العباد الواجبة، وهي فيصلُ التفرقة الواجب انتهاجُه عند طروء أحداث مستجدة، وعند الاختلاف، أو عند طروء فتنة بالناس، ففي السُّنة عصمة لمن اعتصم، ونور في الظُّلَم، وهداية عند فُشُوِّ الضلال.

لذلك فإن اعتناء أهل السُّنة بالحديث النبوي بلغ مبلغًا كبيرًا لدرجة أنْ شهد الأعداء بدقته فضلًا عن الأصدقاء، حيث يقوم تصحيح الحديث النبوي، ونقد الرجال، وفقه المتون على أصول عدة يُفْني فيها علماء التحديث أعمارهم، ولهذا قعَّدوا لتصحيح الحديث وتضعيفه قواعدَ عدة، من أهمها:

أولًا: قواعد الجرح والتعديل: فقد برز في كل عصر من عصور الأمة الخاتمة من يحفظ اللهُ به السُّنة، فاختار الله لدينه رجالًا أعلامًا يحملون لواءه، ويحفظون سُنن النبي الأمين، فقد صنعهم على عينه، ورزقهم من المعرفة، وهيَّأ لهم من الأحوال ما جعلهم نقادًا صيارفة، فاجتهدوا في حفظ الميراث النبوي، فنَفَوْا عن السنة كل ضعيف وموضوع، وأماطوا عنها كل انتحال، وبيَّنوا كل خطأ مهما كان قائله، فميَّزوا بين عدول النقلة وأهل الحفظ منهم، وبين ساقطيهم وأهل الغفلة وسوء الحفظ بمعيار علم الجرح والتعديل[(١)].

ثانيًا: عدالة الرواة وضبطهم: وفيها تثار أمور منها: شروط العدالة، والضبط، وأحاديث أهل البدع والأهواء، والرواة المجاهيل، ورواية الآحاد[(٢)].

(١) ينظر: النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد ذهبي العصر العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، إبراهيم بن سعيد الصبيحي أبو أنس، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط١، ٢٠١٠م، (٢/ ٦).

(٢) ينظر: منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (من خلال الجامع الصحيح)، أبو بكر كافي، دار ابن حزم،

ثالثًا: منهج تعليل الأحاديث: سواء بالتفرد وأثر ذلك في التعليل، أو بمخالفة الراوي وأثرها في التعليل، أو بزيادات الثقات[(١)]. وتلك القواعد تناولها العلماء بالتطبيق بغية تصحيح الصحيح من السُّنة، وتضعيف الضعيف، وبيان الكذب على النبي من الموضوعات وغيرها.

ولمَّا كان الأمر كذلك ظهر مَنِ ادَّعى تصحيحَ الأحاديث بالرؤى المنامية، فلزم استبيان الأمر وبحثه ودراسته ومعرفة أقوال أهل العلم فيه ليتميَّز الأمر، ونتبيَّن قضاياه؛ لذا كانت هذه الدراسة بعنوان: (**المرويات الواردة في تصحيح النبي ﷺ للأحاديث في الرؤى المناميّة - دراسة تأصيلية نَقْديّة**).

مشكلة البحث:

تتمثّل مشكلة البحث في أن رؤية النبي حقٌّ؛ لما ورد في صحيح السُّنة من أن النبي ﷺ قال: «**مَنْ رَآنِي فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَآنِي، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَمَثَّلُ بِي**»[(٢)]. حيث استأنس بعضُ علماء الحديث بذلك في تصحيح الحديث، بينما اعتمده بعضُ الصوفية لتوجههم الاستبطاني، معتمدين على حديث أبي هريرة مرفوعًا إلى النبي قال: «**لَمْ يَبْقَ مِنَ النُّبُوَّةِ إِلَّا الْمُبَشِّرَاتُ، قَالُوا: وَمَا الْمُبَشِّرَاتُ؟ قَالَ: الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ**»[(٣)].

فلما كان تصحيح الأحاديث أو تضعيفها أو الحكم عليها ثمرة علوم الحديث الشريف؛ لذا فإنّ العلماء أسّسوه على قواعد حديثيّة شريفة، وأصول علمية منيفة، قائمة على التأصيل، بعيدة كل البعد عن التدجيل؛ فشغب عليهم البعض بصحة تلك الأحاديث وهي صحيحة لا ترد، غير أن معناها يتَّجِه غيرَ الوجه الذي يعرفونه؛ فلزم بيان ثلاثة إشكالات هي:

الإشكال الأول: ذِكْرُ رؤية النبي ﷺ في المنام.

بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، (ص ٧٣) وبعدها.

(١) ينظر: منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، أبو بكر كافي، (ص: ٢١١) وما بعدها.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ١٧٧٥) رقم: «٢٢٦٦»، كتاب الرؤيا، باب قول النبي ﷺ: «من رآني في المنام فقد رآني»، من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- مرفوعًا.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٩/ ٣١) رقم: «٦٩٩٠»، كتاب التعبير، باب المبشرات، من حديث أبي هريرة.

الإشكال الثاني: بيان ما أُثر عن بعض أئمة السُّنة في هذا المقام وكيف فهمه أهل الإتقان من العلماء والمحدثين.

الإشكال الثالث: رواية أن النبيّ ﷺ حَكَم على حديث من الأحاديث المروية عنه بالصحة.

أهداف البحث:

١. بيان منزلة الرؤى المنامية، في السُّنة النبوية، مع تأصيل لمسألة التصحيح بالرؤى.

٢. عرض بعض النماذج من الأحاديث النبوية التي صحَّحها البعض برؤاهم للنبي منامًا فصححها لهم، مع الكشف عن مدى صحة ذلك، أو خطأه بغية أن نقف على طبيعة الخلاف في هذه المسألة.

٣. الوقوف على آراء العلماء في الاعتماد على ما يروى عن النبي ﷺ مِن تصحيح للأحاديث في الرؤى المنامية، لاستبيان حكم هذا الاعتماد أو الركون إليه.

٤. الوقوف على أكثر الفِرَق احتجاجًا واعتمادًا على الرؤى المنامية في تصحيح الأحاديث النبوية مع توجيه ما يلزم.

الدراسات السابقة:

لم أقف حسب اطلاعي على بحث أو رسالة أو دراسة علمية تناولت موضوع البحث دراسة تأصيلية أو تطبيقية؛ لأجل ذلك كانت نفسي تواقةً للبحث في موضوع بحث لم أُسبق إليه بعد البحث والاطلاع في الفهارس العلمية؛ إضافة إلى السؤال والتتبع للتأكد من عدم دراسته.

منهج البحث:

اتبعتُ في هذا البحث المنهج الاستنباطيَّ؛ حيث أقوم بعَرْض أدلة الأقوال وبيان وجه دلالتها عند أصحابها، ثم بيان أوجه مناقشتها، ثم الترجيح بينها مع الاستدلال عليه، حيث إن المنهج الاستنباطيَّ أنسبُ المناهج لهذا الموضوع؛ لِمَا فيه من حِكَمٍ ومصالح، منها: ترويضُ النفوس على إِجالة النظر في موضوع البحث، مع الصبر والتُّؤَدَة والدَّأَب، مع تحريك الثروة في أقوال أهل العلم والفقه طلبًا لمزيد المعاني المحتملة من استنباط الأحكام، وعمارة ساحة المسألة محل الدراسة باستخراج مختلف المعاني حولها؛ لأن هذا الدّين له من السَّعة والشمول والفضائل؛ ولأنه دين الرحمة والتعقل والتوازن مع الرأفة بالخلق، لأجل كل هذا رأيتُ أنْ أتناول جهود العلماء المستنبطة حول مرويات الرؤى المنامية مع الوقوف على أرْجَحها خدمةً للسنة النبوية خاصة، وللدين الحنيف بصفة عامة.

خُطَّة البحث:

وينقسم البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة:

المقدمة: وتشتمل على مشكلة البحث وأهدافه والدراسات السابقة ومنهج البحث وخُطَّته.

المبحث الأول: الأحاديث المعتمدة على الرؤى المنامية.

المطلب الأول: منزلة الرؤى في السُّنة النبوية.

المطلب الثاني: حديث «مَنْ رآني في المنام».

المبحث الثاني: نماذج تطبيقية من الأحاديث التي رُوي أنَّ النبي ﷺ صحَّحها في الرؤى المناميّة.

المبحث الثالث: أقوال العلماء في الاعتماد على تصحيح النبي ﷺ للأحاديث في الرؤى المناميّة.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

فهرس أهم المراجع.

فهرس الموضوعات.

وبالله تعالى التوفيق والسداد.

***

المبحث الأول:

الأحاديث المعتمدة على الرؤى المنامية

المطلب الأول: منزلة الرؤى في السنة النبوية.

أردتُ اختصاص العنوان بمنزلة الرؤى في السُّنة النبوية على سبيل الخصوص؛ ليناسب موضوع البحث في السنة النبوية، وإلا فإنّ من الحق أنّ منزلة الرؤى مرتبطة بعلوم الإسلام من عقيدة أو شريعة أو سُنَّة وسيرة أو أخلاق ورقاق، وغير ذلك، حيث ورد أثرُ الرؤى في قصة الخليل إبراهيم في قصَّة الذبيح، كما وردتْ سورةُ يوسفَ من رؤيا نبيِّ الله يوسف التي حكاها لأبيه يعقوب، ثم رؤيا الملك عزيز مصر، وتعبير نبي الله يوسف لها، كما وردتْ في رؤيا النبي أنهم يدخلون المسجد الحرام، فقد قال تعالى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرامَ إِنْ شاءَ اللهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لا تَخافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا﴾[الفتح: ٢٧]، فلوضوحِ كلِّ ذلك، ولكَوْنِ رؤيا الأنبياء وَحْيًا؛ آثرتُ اختصاصَ منزلة الرؤى في السُّنة النبوية.

وأول شيء يدلُّنا على منزلة الرؤى اعتماد رسول الله ﷺ لها عند شرعة شعيرة من شعائر الدين، ألا وهي شرعةُ الأذان، مع تفصيل نصوص ألفاظه، فقد رآها عبدالله بن زيد -رضي الله عنه- في رؤياه المنامية، ثم ذهب فقصَّها على النبي ﷺ، ثم وصفها رسول الله ﷺ بقوله: «**إِنَّ هَـذَا رُؤْيَا حَقٌّ إِنْ شَاءَ اللهُ، فَقُمْ مَعَ بِلَالٍ فَأَلْقِ عَلَيْهِ مَا رَأَيْتَ فَلْيُؤَذِّنْ بِهِ، فَإِنَّهُ أَنْدَى مِنْكَ صَوْتًا**»؛ فَقُمْتُ مَعَ بِلَالٍ فَجَعَلْتُ أُلْقِي عَلَيْهِ وَيُؤَذِّنُ؛ فَسَمِعَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ -رضي الله عنه-، وَهُوَ فِي بَيْتِهِ فَخَرَجَ يُجَرِّرُ رِدَاءَهُ يَقُولُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، لَقَدْ رَأَيْتُ مِثْلَ الَّذِي رَأَى؛ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**فَلِلَّهِ الْحَمْدُ**»[(١)]، وهي تُعَدُّ من مُبشِّراتِ نُبوَّته ﷺ، كما تُعَدُّ دليلًا على صلاح عبد الله بن زيد، وعُمَر -رضي الله عنهما-.

(١) أخرجه البخاري في خَلْق أفعال العباد، (ص٥٤)، تحقيق: د. عبدالرحمن عميرة، دار المعارف، الرياض - السعودية، (دون: ط، ت)، واللفظ له، والبيهقيُّ في السنن الكبير، (٣/ ١٢٣) رقم: «١٨٩٤».

ومنه حديث خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ -رضي الله عنه-: «**أَنَّهُ رَأَى فِي الْمَنَامِ أَنَّهُ يُقَبِّلُ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَنَاوَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَبَّلَ جَبْهَتَهُ**»[(١)]. وهذا من باب تحقيق النبي لرؤيا الرائي كما قال أنس -رضي الله عنه-: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ تُعْجِبُهُ الرُّؤْيَا الْحَسَنَةُ..**»[(٢)].

مما سبق نُدرك ما يلي:

- إن تعبير الرؤيا عِلْمٌ من العلوم المعتبرة، وقد مارسه النبيُّ ﷺ، فعبَّر رؤى أصحابه، وإنَّ عِلْمَ التعبير للرؤى ليس قطعيَّ الدلالة، وقد سبق قولُه لابنِ زيدٍ: (هَذَا رُؤْيَا حَقٌّ إِنْ شَاءَ اللهُ)، مما يدلُّ على أنه ظنيُّ الدلالة في الغالب.
- النبي ﷺ كانت تعجبه الرؤيا الحسنة الصالحة، ويُؤَوِّلُها لأصحابه، وتعبير النبي لرؤى أصحابه قطعيٌّ؛ لذا حَمِدَ الله على رؤيا ابن زيد فقال: «**فَلِلَّهِ الْحَمْدُ**»، أما تعبير غيره فربما يصحُّ وربما لا يصحُّ.
- إن رسول الله قال: «**الرُّؤْيَا عَلَى رِجْلِ طَائِرٍ، مَا لَمْ تُعَبَّرْ، فَإِذَا عُبِّرَتْ وَقَعَتْ**»[(٣)]، وإنَّ (معنى هذا الكلام حسن الارتياد لموضع الرؤيا، واستعبارها العالمَ بها الموثوقَ برأيه وأمانته)[(٤)]؛ لأن الرؤيا ربما تكون حُلْمًا من الشيطان، وربما تكون حديث نفس أو أضغاث أحلام، إذًا الرؤى ليست على نسبة واحدة، وليست كلُّها مُبشِّرات.
- بناءً عليه فهل يُعَدُّ تصحيح النبيِّ حديثًا في المنام يصحُّ اعتبارُه أوْ لا؟ مع العلم أن تعبير الرؤيا ظنيُّ الدلالة ممن فسَّر الرؤيا، وليس قطعيًّا.

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده، طبعة الرسالة، (٣٦/ ٢٠٣) رقم: «٢١٨٨٢»، والنسائي في سننه الكبرى، طبعة الرسالة، (٧/ ١٠٧) رقم: «٧٥٨٥»، كتاب التعبير، من رأى النبي ﷺ، واللفظ للنسائي.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده، (١٩/ ٣٧٨) رقم: «١٢٣٨٥».

(٣) أخرجه أحمد في مسنده، (٢٦/ ١٠٠) رقم: «١٦١٨٢»، وأبو داود في سننه (٧/ ٣٦٧) رقم: «٥٠٢٠»، صحَّحه الألباني في السِّراج المُنير في ترتيب أحاديث صحيح الجامع الصغير، الحافظ جلال الدين السيوطي، والعلامة محمد ناصر الدين الألباني، ترتيب وتعليق: عصام موسى هادي، دار الصديق، توزيع مؤسسة الريان، ط٣، ٢٠٠٩م، (٢/ ١١٨٦) رقم: «٧٤٩١».

(٤) معالم السُّنَن، حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البُسْتي الخطابي أبو سليمان (ت٣٨٨ هـ)، المطبعة العلمية، حلب، ط١، ١٩٣٢م، (٤/ ١٤٠).

المطلب الثاني: حديث «من رآني في المنام»:

ورد في صحيح السُّنة من أن النبي ﷺ قال: «**مَنْ رَآنِي فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَآنِي، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَمَثَّلُ بِي**»[(١)]، هذا إخبارٌ منه ﷺ عن الغيب، وأن الله تعالى منع الشيطان أن يتصور على صورته[(٢)]، حيث استأنسَ البعضُ بذلك في تصحيح الحديث بالرؤى المنامية، مع الاعتماد على ظاهر حديث أبي هريرة مرفوعًا إلى النبي ﷺ قال: «**لَمْ يَبْقَ مِنَ النُّبُوَّةِ إِلَّا الْمُبَشِّرَاتُ، قَالُوا: وَمَا الْمُبَشِّرَاتُ؟ قَالَ: الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ**»[(٣)]. بينما اعتمده البعضُ، وقال به بعضُ العلماء. قال ابنُ المُلَقِّن: (وإن المراد بقوله: «**إِلَّا الْمُبَشِّرَاتُ**» يعني بعده، وكذا روي مفسرًا: «لَنْ يَبْقَى بَعْدِي مِنَ النُّبُوَّةِ إِلَّا الْمُبَشِّرَاتُ»[(٤)]. يريد أن الوحي ينقطع بموته فلا يبقى ما يُعْلَمُ أنه سيكون إلا الرؤيا الصالحة)[(٥)]. وهذا التوجيه من ابن الملقن يعني أن هذه الرواية، **أي: في بعض روايات الحديث فَسَّرَتِ** المعنى المراد بما بعد النبي ﷺ.

وقال العراقيُّ: (لا يُتخَيَّلُ من هذا الحديث أنَّ رؤيا الصالح جزءٌ من أجزاء النبوة؛ فإن الرؤيا إنما هيَ من أجزاء النبوة في حَقِّ الأنبياء -عليهم السلام-، وليستْ في حق غيرهم)[(٦)]، وهذا الفهمُ مُؤسَّسٌ على عموم أن كل رؤيا صالحة مبشرات للنبوة، مع أنه مقيَّد بمبشرات نبوة الأنبياء كقوله: ﴿ يَٰبُنَيَّ إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلۡمَنَامِ أَنِّيٓ أَذۡبَحُكَ... ﴾ الآية [الصافات: ١٠٢]، وكرؤيا يوسف أحد عشر

---

(١) سبق تخريجه في صحيح مسلم.

(٢) شرح صحيح البخاري، علي بن خلف بن عبد الملك ابن بطال أبو الحسن (ت ٤٤٩ هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ٢٠٠٣م، (٩/ ٥٢٧).

(٣) سبق تخريجه في صحيح البخاري.

(٤) قال الهيثمي: (رواه أحمد، والبزار، إلا أنه قال: «يراها الرجل الصالح»، ورجال أحمد رجال الصحيح) في: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٩٩٤م، (٧/ ١٧٢).

(٥) التوضيح لشَرْح الجامع الصحيح، عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي ابن المُلَقِّن (ت ٨٠٤هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث بإشراف خالد الرَّبَّاط، جُمعة فتحي، تقديم: أحمد معبد عبد الكريم، دار النوادر، دمشق، ط١، ٢٠٠٨م، (٣٧/ ١٤١).

(٦) طرح التثريب في شرح التقريب، عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت ٨٠٦ هـ)، الطبعة المصرية القديمة، وصَوَّرَتْها دُورٌ عِدَّةٌ؛ منها: (دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ودار الفكر العربي)، (٨/ ٢١٤).

كوكبًا، ومن هذا القبيل حديث «**أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ فِي النَّوْمِ، فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ**»[(١)]، في حين أن عموم الرؤيا الصالحة من المبشرات الباقية على عمومها سواء للأنبياء أو لغير الأنبياء، غير أنها لا تدل على نبوة أحد بعد رسول الله ﷺ لعقيدة ختم النبوة.

ومن ناحية أخرى؛ فإن هذه المبشرات فُسِّرَتْ بالرؤيا الصالحة، فلم يُنْفَ ذلك، حيث سأل الصحابةُ رسولَ الله ﷺ عن المبشرات، ففي حديث عبادة بن الصامت قال: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْ قَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٤] فَقَالَ: «**هِيَ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ يَرَاهَا الْمُسْلِمُ أَوْ تُرَى لَهُ**»[(٢)]. وكذلك ورد من حديث سؤال أبي الدرداء -رضي الله عنه- عن المبشرات[(٣)]، بلفظٍ قريبٍ من حديث عبادة بن الصامت. مما سبق نُدرك ما يلي:

- رؤيا الرجل الصالح للنبي ﷺ في المنام حقٌّ؛ لأن الشيطان لا يتمثل في صورته.
- الرؤيا الصالحة من المبشرات العامة دون خصوص النبوة، أو من المبشرات للأمة بعد النبي ﷺ.
- هل الاعتماد على الرؤيا الصالحة يجوز في تصحيح الحديث؛ إذ هي من المبشرات؟ ويتضح جوابُ هذا السؤال من خلال المبحث التالي.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (١/ ٧)، رقم: «٣»، ومسلم في صحيحه (١/ ١٣٩)، رقم: «١٦٠».

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٣٧/ ٣٦١)، رقم: «٢٢٦٨٧»، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: «صحيح لغيره، وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين..»، وابن ماجه في سننه (٥/ ٥٨) رقم: «٣٨٩٨».

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٤٥/ ٥١١- ٥١٢)، رقم: «٢٧٥٢٠، و٢٧٥٢١».

المبحث الثاني:

نماذج تطبيقية من الأحاديث التي روي أنّ النبي ﷺ صحَّحها في الرؤى المنامية:

من خلال اعتماد الرؤى المنامية فقد تناول بعض العلماء تصحيح أو تضعيف بعض الأحاديث والآثار، وأوردوا ذلك في كتبهم، فصار ميراثًا عنهم تقرأه الأمة من بعدهم، وفيما يلي نماذج لهذا التصحيح بالرؤى المنامية.

الحديث الأول:

في حديث **النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَرَاحُمِهِمْ وَتَوَادِّهِمْ وَتَوَاصُلِهِمْ كَمَثَلِ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى عُضْوٌ مِنْهُ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالْحُمَّى وَالسَّهَرِ»**[(١)]. **قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الطَّبَرَانِيُّ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْمَنَامِ، فَسَأَلْتُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ -وَأَشَارَ بِيَدِهِ-: (صَحِيحٌ)، ثَلَاثًا، وَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ»**[(٢)].

وهذا الحديث صحيح، وأصلُه في صحيح مسلم بلفظٍ مختلفٍ، وإنما أوردتُ لفظ الطبراني وخرَّجْتُ الحديثَ من مكارم الأخلاق للطبراني مع كونه في صحيح مسلم للرؤية التي وقعتْ للطبراني بشأنه والتصحيح المنامي له باللفظ الذي أورده الطبراني، وقد تقدَّم أنّ الإمام الطبراني -رحمه الله- لم يُصَحِّحْ هذا الحديث للرؤية المنامية، بدلالة قوله عقب حكايتها: «والحديثُ صحيحٌ»، أي: لِصِحَّة إسناده وَفْقَ معايير قواعد علم الحديث.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ١٩٩٩)، رقم: (٦٦ - (٢٥٨٦)، والطبراني في مكارم الأخلاق (ص: ٣٤٣)، رقم: (٩٠)، واللفظ له، ومسلم بنحوه.

(٢) مكارم الأخلاق للطبراني (ص: ٣٤٣)، رقم: (٩٠).

الحديث الثاني:

حديث «**أَكْثِرُوا ذِكْرَ اللهِ حَتَّى يَقُولُوا: مَجْنُونٌ**»[(١)]، فقد قال الشعرانيُّ[(٢)]: «عن أبي المواهب الشاذليِّ، قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ، فسألتُه عن الحديث المشهور: (**اذْكُرُوا اللهَ حَتَّى يَقُولُوا: مَجْنُونٌ!**)، وفي صحيح ابن حبان: «**أَكْثِرُوا من ذِكْرَ اللهِ حَتَّى يَقُولُوا: مَجْنُونٌ**»، فقال ﷺ: صَدَقَ ابنُ حِبَّان في روايته، وصَدَقَ راوي: (**اذكروا الله...**)»[(٣)].

وهذا الحديثُ يُعظِّمه الصوفية، حتى قال أحمد بن محمد بن الصدِّيق، أبو الفيض الغُمَارِي (ت ١٣٨٠هـ): «هذا الحديثُ عظيمُ الشأنِ، جليلُ المقدارِ، يشتملُ على فوائدَ كثيرةٍ أَوْصَلَها العارفُ أبو عبد الله محمد بن علي الزواوي البجاوي إلى مئةٍ وستةٍ وستينَ فائدةً في مجلد لطيف سمَّاه: (عُنْوان أهل السِّرِّ المَصُون وكَشْف عَوْرات أَهْلِ المُجُون بِمَا فَتَحَ اللهُ به مِنْ فوائدِ حديثِ: (**اذْكُرُوا اللهَ حَتَّى يَقُولُوا: مَجْنُونٌ**)، وقد قرأتُه وانتفعتُ به والحمدُ لله»[(٤)].

وقد عقَّب الحاكم على حديث أبي سعيد، فقال: «هذه صحيفةٌ للمصريين صحيحةُ الإسناد، وأبو الهيثم سليمان بن عتبة العتواري من ثقات أهل مصر». اهـ[(٥)]، وفي المطالب العالية: «قلتُ: هذا إسناد ضعيف؛

---

(١) أخرجه من حديث أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه-: أحمد في مسنده (١٨/ ١٩٥)، رقم: «١١٦٥٣»، (١٨/ ٢١٢)، رقم: «١١٦٧٤»، وأبو يعلى في مسنده (٢/ ٥٢١)، رقم: «١٣٧٦»، وابن حبان في صحيحه (١/ ٣٤٨)، رقم: «٤٤٨»، والحاكم في مستدركه (١/ ٦٧٧)، رقم: (١٨٣٩)، وإسناده ضعيف لضعف درَّاج أبي السَّمْح في روايته عن أبي الهيثم، قال ابن القيسراني في ذخيرة الحفاظ (١/ ٤٤٧): «وأحمد بن حنبل يُضعِّفُ هذا الطريق»، قال الهيثمي: «رواه أحمد وأبو يعلى، وفيه درَّاج، وقد ضعَّفه جماعةٌ، ووثَّقه غيرُ واحدٍ، وبقيَّةُ رجالِ أحدِ إسنادَيْ أحمد ثقاتٌ». ينظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» (١٠/ ٧٥- ٧٦) رقم: «١٦٧٦١».

(٢) هو: عبد الوهَّاب بن أحمد بن علي الأنصاري المصري الشافعي، الشاذلي الصوفي، المشهور بالشعراني، نسبة إلى ساقية أبي شعرة بالمنوفية بمصر، وبها وُلِد سنة (٨٩٧هـ)، له مصنَّفات عدَّة، منها: الأخلاق في وجوب التحدث بنعمة الله على الإطلاق، ولواقح الأنوار في طبقات الأخيار المعروف بالطبقات الكبرى، واليواقيت والجواهر في عقيدة الأكابر، والأنوار القدسية في معرفة قواعد الصوفية. مات بالقاهرة سنة (٩٧٣هـ). يُنظر: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، نجم الدين محمد بن محمد الغَزِّي (ت ١٠٦١هـ)، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م، (٣/ ١٥٧- ١٥٨)، والأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢م، (٤/ ١٨٠).

(٣) الطبقات الكبرى المسماة: لواقح الأنوار في طبقات الأخيار، أبو المواهب عبد الوهاب بن أحمد الشعراني (ت ٩٧٣هـ)، ضبطه وصحَّحه: عبد الغني محمد علي الفاسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٨م، (ص٣٨٨).

(٤) المُداوي لعِلَل الجامع الصغير وشَرْحَيْ المُناوي، أحمد بن محمد بن الصدِّيق، أبو الفيض الغُمَارِي (ت ١٣٨٠هـ)، دار الكتبي، القاهرة، ط١، ١٩٩٦م، (٢/ ١٦٤).

(٥) تعقيب الحاكم في المستدرك على الصحيحين على حديث أبي سعيد الخدري السابق، دار الكتب العلمية، (١/ ٦٧٧) رقم: «١٨٣٩».

لأن دراجًا ضعيفٌ في روايته عن أبي الهيثم»[(١)]، فهذا الحديث إسناده ضعيف؛ لأنّ درّاجًا ضعيف في روايته عن أبي الهيثم، ومع ذلك فقد صحَّحه الحاكم انطلاقًا من معيار موضوعيٍّ، وليس من منطلق كشفيٍّ أو منامي.

أمَّا الإمام الذهبي في تلخيصه للمستدرك، فقد اضطرب في الحكم على رواية دراج عن أبي الهيثم، فوافق الحاكمَ في تصحيح هذا الطريق، بينما في أحاديث أخرى وفي أكثر من موضع يُضعِّفُه بدراج وأنه «واهٍ» و«كثيرُ المناكير»، و«أنه صاحبُ عجائب»[(٢)]، والعبرة في ذلك بما أورده الذهبي نفسُه في الكاشف في ترجمة درَّاج، قال: «قال أبو داود وغيره: حديثه مستقيم إلا ما كان عن أبي الهيثم»[(٣)].

وبهذا يظهر أن البحث بين أهل الحديث يدور حول تطبيق القواعد وإعمال القرائن الحديثية التي قد يُخطئ فيها العالم وقد يصيب، بينما البحثُ عند الصوفية يدور حول إعمال الذوق والكشف والرؤى والمنامات؛ لذا فإنَّ الغُمَاريَّ في الموضع السابق اقتصر على تصحيح الحاكم وإيراد كلامه في ذلك دون التطرق لمن ضعَّف هذا الطريق كالإمام أحمد بن حنبل، ودون الإشارة كذلك إلى تضعيف الإمام أبي داود لرواية درَّاج عن أبي السَّمْح، وكذلك قول الحافظ ابن حجر: «في حديثه عن أبي الهيثم ضَعْفٌ»[(٤)].

الحديث الثالث:

حديث «**أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُمُ اهْتَدَيْتُمْ**»[(٥)]، قال البيهقي:

(١) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني أبو الفضل (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشَّثري، دار العاصمة للنشر والتوزيع، دار الغيث للنشر والتوزيع، ط١، من المجلد ١ ـ ١١، سنة ١٩٩٨م، ومن المجلد ١٢ ـ ١٨، سنة ٢٠٠٠م (١٨/ ٦٦٢).

(٢) ينظر: تلخيص المستدرك للذهبي المطبوع معه، أرقام الأحاديث: (٧٧٠، ٢٥٠١، ٣٧٧٤)، بينما صحَّح أحاديث أخرى من الطريق نفسه، يُنظر أرقام الأحاديث: (٧٦٧٢، ٧٧٩٩، ٧٨٧٧).

(٣) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب السِّتَّة، للإمام الذهبي، (١/ ٣٨٣) رقم: (١٤٦٧).

(٤) تقريب التهذيب لابن حجر (ص٢٠١)، رقم: (١٨٢٤). كما قال الحافظ ابن كثير في حديث آخَر، روي من هذا الطريق: «هذا الإسناد ضعيف لا يُعتمَد عليه». تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير، أبو الفداء القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط٢، ١٩٩٩م، (١/ ٣٩٨).

(٥) أخرجه من حديث جابرٍ ابنُ عبدِ البر (ت ٤٦٣هـ)، في جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، السعودية، ط١، ١٩٩٤م، (٢/ ٩٢٥)، رقم: «١٧٦٠»، أورده مرفوعًا بلا سندٍ أبو عبد الرحمن السُّلَمي، (ت

«هذا حديث مشهور وأسانيده كلها ضعيفة لم يثبت منها شيء»[(١)]. **وقال الحافظ ابن حجر**: «رواه عبد بن حميد في (مسنده) من طريق حمزة النصيبيِّ، عن نافع، عن ابن عمر، وحمزةُ ضعيفٌ جدًّا. **ورواه الدارقطني** في (غرائب مالك) من طريق جميل بن زيد، عن مالك، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر، وجميل لا يُعْرَف، ولا أصلَ له في حديث مالك ولا مَنْ فوقه. وذكره البزَّار من رواية عبد الرحيم بن زيد العمّي، عن أبيه، عن سعيد بن المسيب، عن عمر. وعبد الرحيم كذَّاب»[(٢)].

قال الشعراني: «وهذا الحديثُ -وإنْ كان فيه مقالٌ عند المحدثين- فهو صحيحٌ عند أهل الكشف»[(٣)]، فالشعرانيُّ في النص السابق يُقِرُّ بضَعْفِ هذا الحديث عند المحدثين، ومع ذلك يزعم تصحيحَه وَفْقَ طريقةِ الصوفية في التصحيح بالأحوال القلبية من الرؤى والمنامات والمكاشفات.

وبَعْدُ، فهذه جُملةٌ من النماذج التطبيقية أردتُ بها الإشارة إلى هذه القضية، ثم إن المجال مفتوحٌ لتتبع هذه الأحاديث ودراستها مع بيان أحكام أئمة الحديث فيها وَفْقَ الأصول الحديثية، وما يُقابلها من الأصول الصوفية[(٤)]، وذلك من باب الاتباع لبعض أهل العلم المهتمين بالسُّنة وتنقيحها من دخيل أهل البدع والزَّيْغ ممن تناولوا فساد مصادر التلقِّي عند الصوفية، وكذلك عند مدَّعي المهدية، وتعرَّض لتصحيح الصوفية للأحاديث بالمنامات.

ولا شك أن هناك أدلةً أخرى تَعِجُّ بها بطونُ كتب الصوفية، في حاجة إلى أن يتناولها الباحثون بالبحث والدرس من ناحيتين:

٤١٢هـ)، في: آداب الصحبة، تحقيق: مجدي فتحي السيد، دار الصحابة للتراث، طنطا - مصر، ط١، ١٩٩٠م، (ص١١٧)، رقم: «١٩٢»، وابنُ بَطَّة (ت ٣٨٧هـ) في الإبانة الكبرى، تحقيق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٩٤م حتى ٢٠٠٥م (٢/ ٥٦٤)، والبيهقي في المدخل إلى السُّنن الكبرى، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، (ص١٦٤).

(١) تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، أبو محمد (ت ٧٦٢هـ)، المحقق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن خزيمة، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ، (٢/ ٢٣٠).

(٢) التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز المشهور بالتلخيص الحبير، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، أبو الفضل (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: د. محمد الثاني بن عمر بن موسى، دار أضواء السلف، ط١، ٢٠٠٧م، (٦/ ٣١٨٨).

(٣) الميزان الكبرى للشعراني، (ص٣٨ - ٣٩).

(٤) ينظر: أصول بلا أصول، محمد بن أحمد بن إسماعيل المقدم، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م، (ص١٣٠).

الأولى: بيان الحكم عليها بالتصحيح أو التضعيف.

الثانية: بيان معناها الصحيح الذي بيَّنه أهل العلم والرسوخ فيه.

إذًا؛ بناءً على ما سبق يتبيَّن لنا أن طبيعة الخلاف في هذه المسألة غيرُ مُتَّجِهٍ، خاصَّةً أنَّ رؤيا النبيِّ ﷺ في المنام لا تدلُّ على شيء أكثرَ من البشارة أو التوجيه الخاص لمن رأى الرؤيا، مع التسليم له بأنها حقٌّ؛ لأن النبي ﷺ لا يتمثل به الشيطانُ، فلا وجه للخلاف حول هذا الموضوع.

ومع هذا، فإنني أعرضُ لأقوال العلماء في هذه المسألة في المبحث التالي، بغية الوقوف عليها، ومعرفة أدلتهم، ومناقشتها، وبيان توجيهات العلماء من أهل الحديث وأهل النظر والاجتهاد لها، ففي ذلك استخراجُ ما استنبطه العلماء من أحاديث النبي ﷺ لتعميم المنفعة حول هذا الموضوع، فأَشْرَعُ في بيان ذلك، وعلى الله يتوكَّلُ المُتوكِّلون.

المبحث الثالث:

أقوال العلماء في الاعتماد على تصحيح النبي ﷺ للأحاديث في الرؤى المناميّة:

بعد استقراء أقوال العلماء في هذه المسألة تبين أنَّ فيها أقوالًا ثلاثة؛ وفيما يلي تفصيلُ هذه الأقوال مع بيانِ معتمدِ كلِّ قولٍ، مع بيان أرجح هذه الأقوال:

القول الأول:

عدم الاعتماد على ما يُرْوَى عن النبي ﷺ مِنْ تصحيحٍ للأحاديث في الرؤى المناميّة.

مستندُ هذا القول الكتابُ والسُّنةُ النبويةُ نفسُها والعقلُ، وهي كما يلي:

أولًا: الكتاب:

قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

وَجْهُ الدلالة:

أنَّ تصحيح الأحاديث الضعيفة والموضوعة اعتمادًا على المنامات يقتضي الزيادة في الدين ونسبة ما لا يثبتُ إليه، وقد جاء عن ابن عباس -رضي الله عنهما- في الآية السابقة: «**وهو الإسلام، أخبر الله نبيَّه ﷺ والمؤمنين أنه قد أكملَ لهم الإيمانَ فلا يحتاجون إلى زيادةٍ أبدًا، وقد أَتَمَّه الله -عَزَّ ذِكْرُه- فلا ينقصه أبدًا**»[(١)]، وعليه فتصحيحُ حديثٍ برؤيا منامية زيادةٌ في الدين؛ لأنَّ السُّنة مصدرٌ من مصادر الدين، وقد أخبر الله بكماله، فلا حاجة إليه.

ثانيًا: السُّنة النبوية:

١. حديث علي -رضي الله عنه- أن رسول الله ﷺ قال: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلاثَةٍ: عَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَبْلُغَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْمُصَابِ حَتَّى يُكْشَفَ عَنْهُ»[(٢)].

وَجْهُ الدلالة:

إن تصحيح الحديث في حاجة إلى ضبط الرواة وعدالتهم، وإن حال النوم ليست حال ضبطٍ أو تحمُّل؛ لذا فلا يصح الاعتداد بالرؤى المنامية في تصحيح الأحاديث النبوية، وقد اتفق أهل العلم على أن «مِن شَرْط مَن تقبل روايته وشهادته أن يكون متيقظًا، لا مغفلًا ولا سيء الحفظ ولا كثير الخطأ ولا مختلَّ الضبط، والنائمُ ليس بهذه الصفة، فلم تُقبل روايتُه لاختلال ضبطه»[(٣)].

---

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ)، تحقيق: د. عبدالله بن عبد المحسن التركي، د. عبد السند حسن يمامة، دار هَجَر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠١م، (٨/ ٨٠).

(٢) من حديث عليٍّ مرفوعًا، أخرجه الإمام أحمد في مسنده، طبعة الرسالة، (٢/ ٢٥٤)، رقم: «٩٤٠»، واللفظ له، وأبو داود في سننه (٦/ ٤٥٥)، رقم: «٤٤٠٣»، كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق أو يصيبُ حَدًّا، والترمذي في سننه (٣/ ٨٤)، رقم: «١٤٢٣»، أبواب الحدود، باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد. وقال: (وفي الباب عن عائشة)، والنسائي في السنن الكبرى، (٦/ ٤٨٧)، رقم: «٧٣٠٣»، كتاب الرجم، المجنونة تصيب الحد، وأخرجه من حديث السيدة عائشة النسائي، السنن الكبرى، (٥/ ٢٦٥)، رقم: «٥٥٩٦»، كتاب الطلاق، من لا يقع طلاقه من الأزواج، وابن ماجه في سننه (٣/ ١٩٨)، رقم: «٢٠٤١»، أبواب الطلاق، باب طلاق المعتوه والصغير والنائم، وصحَّحه ابنُ المُلَقِّن في البَدْر المنير (٣/ ٢٢٦).

(٣) المنهاج شَرْح صحيح مسلم بن الحَجَّاج، يحيى بن شرف النووي أبو زكريا (ت ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ، (١/ ١١٥)، وينظر: قرة عين المحتاج في شرح مقدمة صحيح مسلم بن الحجاج، محمد بن علي بن آدم بن موسى الإتيوبي الولوي، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٤هـ، (١/ ٤١٧)، والرؤى عند أهل السُّنة والجماعة والمخالفين، سهل بن رفاع بن سهيل الروقي العتيبي، دار كنوز إشبيليا، (دون: ط، ت)، (ص٣٠٢).

٢. عن أم سلمة، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي نَحْوَ مَا أَسْمَعُ»[(١)].

وَجْهُ الدلالة:

تقييدُ الحكم في قضية من قضايا الناس على السمع في اليقظة التي هي حالُ الضبط؛ لذا فلا يصحُّ من باب أَوْلى الحكم على قضايا الدين، ومنها تصحيحُ الأحاديث أو تضعيفُها في الرؤى المنامية، بل لا بد من السماع والضبط لما يُسْمَع، ودراسته دراسة حديثية جادة مؤدية إلى الحكم الذي توصَّل إليه المجتهد سواء تصحيحًا للحديث، أو تضعيفًا له.

ثالثًا: الإجماع:

فقد حكى بعضُ العلماء الإجماع على ذلك، قال النوويُّ -رحمه الله-: (لو كانت ليلةُ الثلاثين من شعبان ولم ير الناسُ الهلالَ؛ فرأى إنسانٌ النبيَّ ﷺ في المنام فقال له: الليلة أول رمضان لم يصحَّ الصومُ بهذا المنام؛ لا لصاحبِ المنام ولا لغيره، ذكره القاضي حسين في الفتاوى وآخرون من أصحابنا، ونقل القاضي عياض الإجماعَ عليه)[(٢)].

كما يقول شيخُ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: (والرؤيا المحضةُ التي لا دليل يدل على صحتها لا يجوزُ أن يثبت بها شيءٌ بالاتفاق)[(٣)].

وهو مذهب جماهير أهل العلم من المحدِّثين والمحقِّقين من أهل العلم[(٤)].

---

(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٩/ ٦٩)، رقم: «٧١٦٩»، كتاب الأحكام، باب موعظة الإمام للخصوم، وفي كتاب الحيل، (٩/ ٢٥)، رقم: «٦٩٦٧».

(٢) المجموع شَرْح المُهَذَّب، يحيى بن شرف النووي أبو زكريا (ت ٦٧٦هـ)، باشر تصحيحه: لجنة من العلماء، إدارة الطباعة المنيرية، مطبعة التضامن الأخوي، القاهرة، ١٣٤٤ - ١٣٤٧هـ، (٦/ ٢٨١- ٢٨٢).

(٣) مجموع الفتاوى، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة - السعودية، ٢٠٠٤م، (٢٧/ ٤٥٨٧).

(٤) ينظر: إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم، عياض بن موسى، القاضي، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م، (١/ ١٥٣)، وشَرْح النووي على مسلم، للإمام النووي، (١/ ١١٥)، والاعتصام للشاطبي، تحقيق: الشقير والحميد والصيني، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط١، ٢٠٠٨م، (٢/ ٩٦)، ورغبة التيسير في شرح منظومة التفسير، معالي الشيخ عبد الكريم الخضير، سلسلة إصدارات مؤسسة معالم السنن، ط١، ٢٠١٨م، (ص١٠٢).

رابعًا: القياس:

بدايةً فإنَّ العقل شرطٌ في معرفة العلوم وضبطها[(١)]، وهذا أمرٌ عامٌّ يعترض تصحيحَ الأحاديث بالرؤى المنامية.

قياسُ مسألة الاعتماد على تصحيح النبي ﷺ في رؤيا منامية على مسألة اعتماد تبطيل النبي ﷺ شهادةَ شهودٍ في رؤيا منامية، وقد قال أبو الوليد فيها: (**لا ترد الشهادة برؤيا النبي عليه السلام**)، وقال: الحكم الذي شهد عنده عدلان مشهوران بالعدالة، فلا يحل له أن يترك الحكم بما شهدا به عنده، لما رآه في منامه، من أن النبي ﷺ قال له: «لا تحكم بهذه الشهادة، فإنها باطلٌ[(٢)]»؛ **لأن ذلك إبطالٌ للأحكام الشرعية بالرؤيا**، وذلك باطلٌ لا يصح أن يُعتقد، **ولا يصحُّ أن يُقال**؛ إذ لا يعلم المُغيَّبُ من ناحيتها إلا الأنبياء -عليهم السلام- الذين هي لهم وحيٌ، وأما من سواهم فإنما رؤاهم جزءٌ من ستة وأربعين من النبوة)[(٣)]؛ لأن تصحيح الحديث بالرؤيا المنامية من أمور السُّنة التي هي أصلٌ في الدين، وكذلك تبطيلُ شهادة الشهود إبطال للأحكام الشرعية.

خامسًا: سد الذرائع:

إن القول بتصحيح الأحاديث وفقًا للرؤى المنامية يفتح باب شرٍّ عظيم وفتنة كبيرة في الدين تؤدي إلى وقوع الكذب فيه، وتصحيح أحاديث باطلة لا أصل لها، وادِّعاء كل مُبطِل أنه رأى النبي ﷺ في المنام فصحَّح له من الأحاديث التي تحمل المعاني الباطلة والعقائد المنكرة والأحكام الفاسدة[(٤)].

ومن أهم العلوم الحديث النبوي، فلا بدَّ من التحرُّز فيه، كما أن أئمة الجرح والتعديل لم يُعرف عنهم الاعتماد على الرؤى المنامية في تصحيح الأحاديث وتضعيفها، وإنما كانوا يحتكمون إلى قواعد علمية، وضوابط محكمة، خالية من نزعات الهوى والأساطير والخرافة.

---

(١) ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٣/ ٣٣٨).

(٢) باطل: كذا؛ بالتذكير، والتقدير: أمرٌ باطلٌ، أو حُكْمٌ باطلٌ.

(٣) مسائل أبي الوليد ابن رشد (الجد)، محمد بن أحمد بن رشد القرطبي أبو الوليد (ت ٥٢٠ هـ)، تحقيق: محمد الحبيب التجكاني، دار الجيل، بيروت؛ دار الآفاق الجديدة، المغرب، ط٢، ١٩٩٣م، (١/ ٥٣٣- ٥٣٤).

(٤) ينظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني (١/ ١٤٥).

القول الثاني:

ما أوهم مما أُثر عن بعض علماء السنة اعتماد تصحيح النبي ﷺ في الرؤى المنامية.

ومستند هذا القول ما رُوي في بعض كتب أهل العلم فأوهم ذلك الاعتماد، ومنها ما يلي:

أولًا: ما رُوي من خبر حمزة الزيَّات:

أورد الإمام مسلم خبر حمزة الزيات[(١)]، في مقدمة صحيحه من قول: عَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ، قال: «سَمِعْتُ أَنَا وَحَمْزَةُ الزَّيَّاتُ مِنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ نَحْوًا مِنْ أَلْفِ حَدِيثٍ»، قَالَ عَلِيٌّ: فَلَقِيتُ حَمْزَةَ، فَأَخْبَرَنِي «**أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ فِي الْمَنَامِ، فَعَرَضَ عَلَيْهِ مَا سَمِعَ مِنْ أَبَانَ، فَمَا عَرَفَ مِنْهَا إِلَّا شَيْئًا يَسِيرًا خَمْسَةً أَوْ سِتَّةً**»[(٢)] مأما، ، ..

ولقد علَّق القاضي عياض المالكي عليه وتعقبه بقوله: «مثلُه استئناس واستظهار على ما تقرر من ضعف أبان، لا أنه يقطع بأمر المنام، ولا أن تبطل بمثله سُنَّةٌ ثبتتْ، ولا يُثبت به سُنَّة لم تثبتْ بإجماع من العلماء»[(٣)] مأما، ، كما نقل النوويُّ الشافعيُّ قول القاضي، ثم أضاف: «وكذا قاله غيره من أصحابنا وغيرهم، فنقلوا الاتفاق على أنه لا يُغيَّر بسبب ما يراه النائم ما تقرَّر في الشرع»[(٤)] مأما.

---

(١) هو: حمزة بن حبيب الزيات القارئ، أبو عمارة الكوفي، التيمي مولاهم، وثَّقه ابنُ معين، وقال ابن حجر: «صدوق زاهد، ربما وهم»، مات سنة ١٥٦ أو ١٥٨هـ، وكان مولده سنة (٨٠هـ)، روى له مسلم وأصحابُ السُّنَن الأربعة. ينظر: الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للإمام الذهبي، تحقيق: محمد عوَّامة، وأحمد محمد نِمْر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن، جدة - السعودية، ط١، ١٩٩٢م، (١/ ٣٥١)، رقم: (١٢٣٣)، تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، أبو الفضل العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوَّامة، دار الرشيد، سوريا، ط١، ١٩٨٦م، (ص٢٠١)، رقم: (١٨٢٤). (ص١٧٩)، رقم: (١٥١٨).

(٢) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، أبو الحسين (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، (صوَّرَتْه دارُ إحياء التراث العربي ببيروت، وغيرها)، ١٩٥٥م، (١/ ٢٥). وتاريخ الثقات، أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي أبو الحسن (ت ٢٦١هـ)، دار الباز، ط١، ١٩٨٤م، (ص ١٨)، والجرح والتعديل، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم أبو محمد (ت ٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٥٢م، (٢/ ٢٩٦).

(٣) إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت ٥٤٤هـ)، تحقيق: د. يحيى إسماعيل حبلوش، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط١، ١٩٩٨م، (١/ ١٥٣).

(٤) المنهاج شَرْح صحيح مسلم بن الحجاج، يحيى بن شرف النووي أبو زكريا (ت ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي،

وقال ابن مفلح الحنبلي: «وهذا ومثلُه استئناس واستظهار على ما تقرر من ضعف أبان، لا أنه يقطع بأمر المنام، لا أنه يبطل بسببه سنة ثبتتْ، ولا يثبتُ به سُنة لم تثبتْ، وهذا بإجماع العلماء»[١] مأما.

ومن ناحية أخرى فيبدو أن هذا هو ظاهر مذهب حمزة الزيات لما أورد ابنُ الجَعْدِ في مسنده أن حمزة الزيات قال بعدما حكى الرؤيا: «فتَرَكْتُ الْحَدِيثَ عَنْهُ»[٢]، أي: ترك حمزةُ التحديثَ عن ابن أبي عيَّاش، وتبعه على ذلك أحمدُ بنُ عليٍّ الأبَّار، فقد ذكر العقيلي هذه الحكاية -أي رؤيا حمزة الزيات-، ثم قال: «وقال لنا أحمد بن علي الأبار، وكان شيخًا صالحًا: وأنا رأيتُ رسول الله ﷺ في المنام، فقلتُ: يا رسول الله، أَتَرْضَى أبانَ بنَ أبي عياش؟ قال: لا»[٣].

فإن كان هذا مذهب حمزة الزيات؛ فإنه غير ملزم الأُمَّةَ العمل به، أو اتخاذه مأخذ العموم، أو وجوب العمل إلا على سبيل الاستئناس، كما قال الإمام النووي: «أما إذا رأى النبيَّ ﷺ يأمره بفعلِ ما هو مندوب إليه، أو ينهاه عن منهيٍّ عنه، أو يرشده إلى فعلِ مصلحةٍ، فلا خلاف في استحباب العمل على وفقه»[٤]. لذا بيَّن الشوكانيُّ: «وقيل: لا يكون حُجَّةً، لا يثبت به حكمٌ شرعيٌّ، وإن كانت رؤية النبي ﷺ حقًّا، والشيطان لا يتمثل به؛ لكن النائم ليس من أهل التحمُّل للرواية، لعدم حفظه، وقيل: إنه يعمل به، ما لم يخالف شرعًا ثابتا»[٥]،

بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ، (١/ ١١٥)، وقُرَّة عَيْن المحتاج في شرح مقدمة صحيح مسلم بن الحجاج، محمد بن علي بن آدم الإتيوبي الولوي، (٢/ ٢٥٠- ٢٥١).

(١) الآداب الشرعيَّة والمِنَح المَرْعِيَّة، محمد بن مُفْلِح بن محمد بن مفرج، أبو عبدالله المقدسي الراميني الصالحي الحنبلي (ت ٧٦٣هـ)، عالم الكتب، بيروت، (دون: ط، ت)، (٣/ ٤٤٧).

(٢) مسند ابن الجَعْد، علي بن الجَعْد بن عبيد الجَوْهَري البغدادي (ت ٢٣٠هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، بيروت، ط١، ١٩٩٠م، (ص٢٣)، رقم: «٣٩».

(٣) شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، المحقق: د. همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ط١، ١٩٨٧م، (١/ ٣٩١).

(٤) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، يحيى بن شرف النووي، (١/ ١١٥)، وينظر: قرة عين المحتاج في شرح مقدمة صحيح مسلم بن الحجاج، محمد بن علي بن آدم بن موسى الإتيوبي الولوي، (١/ ٤١٧)، والرؤى عند أهل السنة والجماعة والمخالفين، سهل بن رفاع بن سهيل الروقي العتيبي، (ص٣٠٢).

(٥) إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق، تقديم: خليل الميس، د. صالح فرفور، دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٩٩م، (٢/ ٢٠٢).

ففي كلا القولين دليلٌ على أن الأمر فيه سعة، فما يراه المسلم من أمر النبي ﷺ له أمرًا واجبًا فيجب عليه إتيانُه، أو نهاه عن مُحرَّم فيجبُ عليه انتهاؤه عنه.

ثانيًا: خبر الإمام الطبراني:

أخرج الإمامُ الطبرانيُّ حديثَ النعمان بن بشير، رفعه: «**مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَرَاحُمِهِمْ وَتَوَادُدِهِمْ وَتَوَاصُلِهِمْ كَمَثَلِ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى عُضْوٌ مِنْهُ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالْحُمَّى وَالسَّهَرِ**»[(١)]، قال أبو القاسم الطبراني: «رأيتُ النبيَّ ﷺ في المنام فسألتُ عن هذا الحديث، فقال النبيُّ ﷺ وأشار بيده: (صحيح) ثلاثًا، والحديث صحيح»[(٢)]. وقول الطبراني عقب التصحيح المنامي: «**والحديث صحيح**»، يدل على أنه كان ذلك من الإمام الطبراني من قبيل الاستئناس، بدلالة أنه لم يكتف بالتصحيح المنامي حتى ضمَّ إليه التصحيح الحديثي وَفْقَ قواعد أهل الفن.

رؤى أئمة الحديث في ميزان العلم:

أمَّا ما يذكره بعضُ أئمة الحديث من ذِكْرٍ لبعض الرؤى في تصحيح النبي ﷺ لبعض الأحاديث، فليس الغرض منه اعتمادهم على ذلك في تصحيح أو غيره، وإنما مرادهم الاستئناس وحكاية ما وقع لهم من الرؤية دون الاعتماد عليها في تصحيح أو تضعيف.

القول الثالث:

وجوب العمل برؤيا النبي ﷺ، فضلًا عن اعتماد تصحيح النبي ﷺ في الرؤى المنامية.

مستندُ هذا القولِ الكتابُ والسُّنَّةُ وأقوالُ بعض العُبَّاد، ورؤى الزُّهَّاد، ومكاشفاتُ الصوفية، ومنها ما يلي:

---

(١) أخرج أصلَه الإمامُ مسلمٌ في صحيحه (٤/ ١٩٩٩)، رقم: «٢٥٨٦»، كتاب البر والصلة والآداب، باب تراحُم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم، من حديث النعمان بن بشير، لكنْ بلفظٍ مختلفٍ عما أورده الطبرانيُّ.

(٢) أورد ذلك الإمام الطبراني -رحمه الله- في كتابه «مكارم الأخلاق» (ص٣٤٣- ٣٤٤)، رقم: (٩٠)، عقب إيراده لحديث النعمان بهذا اللفظ.

أولًا: الكتاب:

قوله تعالى: ﴿لِّتُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾[الفتح: ٩].

وَجْهُ الدلالة:

أن تعظيم قَدْر النبي ﷺ حيًّا كتعظيمه بعد مماته، وإنْ جاء في الرؤيا فيجب مراعاة توجيهه وتعليمه وأمره ونهيه تعظيمًا لقدره، وإجلالًا لمنزلته.

المناقشة:

إن هذا التعظيم لمنزلة رسول الله ﷺ أمرٌ مُسَلَّمٌ به، لا شك في ذلك؛ لأن الله تعالى أمرنا به في كتابه، وإن من رآه في المنام فقد رآه؛ أمرٌ مُسَلَّمٌ به لنصِّ السُّنة عليه؛ أما تصحيح الأحاديث من خلال الرؤى المنامية فأمرٌ من أمور الشرع الشريف من أمور الدينِ؛ لا بد فيها من اليقين، كما أن الأخذ به مخالفٌ للسُّنة النبوية؛ إذ قال رسول الله ﷺ: «**دَعْ مَا يَرِيبُكَ، إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ، فَإِنَّ الصِّدْقَ طُمَأْنِينَةٌ، وَإِنَّ الْكَذِبَ رِيبَةٌ**»(١)، والأخذ بها لا يؤمن من ظنٍّ وريبةٍ تتنزه عنها السُّنة النبوية المطهرة.

ثانيًا: السُّنة النبوية:

١. حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-، أنَّ النبي ﷺ قال: «مَنْ رَآنِي فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَآنِي، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَمَثَّلُ بِي»(٢).

وَجْهُ الدلالة:

أن رؤيا النبي ﷺ في المنام كرؤيته في اليقظة، ومن رآه في اليقظة فأخذ عنه فيثبت العلم بذلك، فكذلك من يراه في المنام، فيأخذ عنه العلم؛

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٣/ ٢٥٢)، رقم: «١٧٢٧»، واللفظ له، والترمذي في سننه (٤/ ٢٤٩)، رقم: «٢٥١٨»، والبزار في مسنده البَحْر الزَّخَّار، (٤/ ١٧٥)، رقم: «١٣٣٦»، وابن خزيمة في صحيحه (٤/ ٥٩)، رقم: «٢٣٤٨»، من حديث الحسن بن علي -رضي الله عنهما-. قال الهيثميُّ: «رواه أحمد، وأبو يعلى والبزار باختصارٍ، ورجالُ أحمدَ رجالُ الصحيحِ». ينظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، (٥/ ٥٦)، رقم: «٨١٠١».

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ١٧٧٥)، رقم: «٢٢٦٦»، وأحمد في مسنده، (١٥/ ٢٩٦)، رقم: (٩٤٨٨)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

فإنه يثبت به كذلك، ومِنْ ثَمَّ فإذا صحَّح ﷺ حديثًا في المنام، فإنه يكون كما إذا صحَّحه في اليقظة أو في حياته ﷺ.

ونوقش بما يلي:

- أن الحديث نفسه لم يُرتِّبْ على هذه الرؤية أيَّةَ أحكامٍ شرعية أو علمية، أو جعلها مصدرًا لتلقِّي العلم أو ضَبْطه فضلًا عن أنه لم يوجبْ بها تصحيح الأحاديث من خلالها، غايةُ ما فيها حصولُ البركة والبشارة برؤيته ﷺ.
- أنَّ حال النوم ليس حالَ ضبطٍ للألفاظ، والنائمُ مرفوعٌ عنه القلم، فكيف يؤخذ منه العلم - لا سيَّما في مجال خطير الأثر كتصحيح الأحاديث وتضعيفها - في هذا الحال؟!
- كذلك يُرَدُّ عليه بالأدلة والاستدلالات الواردة في القول الأول من الإجماع والقياس وسَدِّ الذريعة لبابٍ من الكذب والافتراء والوضع على رسول الله ﷺ.

٢. حديث «لَمْ يَبْقَ مِنَ النُّبُوَّةِ إِلَّا الْمُبَشِّرَاتُ، قَالُوا: وَمَا الْمُبَشِّرَاتُ؟ قَالَ: الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ»[(١)].

وَجْهُ الدلالة: أن الرؤى المنامية مبشراتٌ بما يُناسِبُ الرائي؛ فإنْ كان طالبًا للعلم فمن المبشرات تصحيحُ الحديثِ أو تضعيفُه.

المناقشة: قد سبق نقلُ أقوالِ شُرَّاحِ الحديثِ في ذلك، وتوجيههم؛ لأن المبشرات هي الرؤيا الصالحة، وقوله: «من رآني في المنام فقد رآني -أوْ قد رأى الحق- فإن الشيطان لا يتمثل بي»، أي: إن رؤياه -عليه السلام- حقٌّ، ليس فيها للشيطان عَمَلٌ ولا تلبيسٌ، وإن الشيطان غيرُ متسلِّطٍ على التصور في المنام على صورته، أوْ يكون ما رُؤي فيه من الرؤيا الصحيحة لا من أضغاث الأحلام، وقيل: فقد رآني حقًّا، ورأى شَخْصَه المكرَّم حقيقةً، وسيأتي كلام الإمام أبي عبد الله على هذا الحديث وما ذيَّلْناه به في كتاب العبارة، إن شاء الله تعالى[(٢)] مأما.

(١) سبق تخريجه في صحيح البخاري.

(٢) إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم، للقاضي عياض، (١/ ١٥٣).

أما إذا رأى النبيَّ ﷺ يأمره بفِعْلِ ما هو مندوبٌ إليه، أو ينهاه عن منهيٍّ عنه، أو يُرشده إلى فعلِ مصلحةٍ، فلا خلافَ في استحباب العمل على وَفْقِه؛ لأن ذلك ليس حُكْمًا بمجرد المنام، بل بما تقرَّر من أصل ذلك الشيء»[(١)] مأما. وأضيفُ هُنا أمرين:

أولهما: أن اليقين في أنَّ من رأى النبي ﷺ في رؤيا منامية فهو حقٌّ لا شك فيه، لأن الشيطان لا يتمثل فيه.

ثانيهما: أما اعتبار تصحيح الأحاديث من المبشرات فهو ما توقَّف العلماء عن التسليم به، وأقصى ما أَدْلَوْا بدَلْوِهم فيه أنه استئناسٌ به، وأما تصحيحُ الحديث أو تضعيفُه فلَهُ مقامٌ آخَرُ من قواعد علوم الحديث سَنَدًا ومَتْنًا وعِلَلًا وجَرْحًا أو تعديلًا.

ثالثًا: أقوال العُبَّاد والزُّهَّاد والصوفية:

١. أورد أبو زكريا ابنُ مَنْدَهْ[(٢)]، قولَ (الإمام الطبراني) ثم تعقَّبه بحُكْمٍ فقال: «ومِنْ نِعَمِ الله -عزَّ وجلَّ- على الإمام أبي القاسم -أنار الله برهانه- سماعُه ما رآه في نومه: أنا الله أفعل ما أُريد، ورؤيتُه المصطفى -صلوات الله عليه- مِنْ سؤاله إياه، وعَرْضُه الحديثَ عليه، وإشارتُه ﷺ بالصحيح والمعلولِ حسب ما أوردناه، ومَنْ يُنكر الرؤيا، ويزعم أنها ليستْ بحقيقة فهو من الجاحدين للنبوة، فنسأل الله تعالى الإيمانَ بالغيب، ونعوذُ به من الشك والريب»[(٣)].

(١) إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم للقاضي عياض (١/ ١٥٣)، وعنه النووي في شرح صحيح مسلم (١/ ١١٥).

(٢) هو: يحيى بن عبد الوهاب بن محمد الأصبهاني، أبو زكريا، ابن مَنْدَهْ، الحافظ، المؤرِّخ، من بيت علم وفضل مشهور في أصبهان، مولده بها سنة (٤٣٤هـ)، ووفاته فيها سنة (٥١١هـ)، من كتبه: تاريخ أصبهان، ومناقب الإمام أحمد بن حنبل، وجزءٌ فيه ذِكْرُ أبي القاسم الطبراني، وغيرُ ذلك. ينظر: سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، أبو عبدالله الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٥م، (١٩/ ٣٩٥)، وذيل طبقات الحنابلة، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، زين الدين، البغدادي الدمشقي الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ٢٠٠٥م، (١/ ٢٩٠).

(٣) جزء فيه ذكر ترجمة الطبراني، يحيى بن عبد الوهاب بن محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى العبدي الأصبهاني، أبو زكريا، ابن منده (ت ٥١١هـ)، رواية: أبي جعفر محمد بن أحمد بن نصر الصيدلاني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط٢، ١٩٨٣م، (ص٣٤٢).

الدلالات والمناقشة:

الدلالة الأولى: قولُه: (**ومن ينكر الرؤيا، ويزعم أنها ليست بحقيقة فهو من الجاحدين للنبوة**) معتبرًا إنكارَ الرؤيا جحودًا للنبوة.

ويُناقَش بأنَّ: هذا الاعتبار فيه سمة من التعصُّب الزائد، رُبَّما بدافعِ عاطفةِ محبَّةِ رسول الله ﷺ، لكنه يُرَدُّ بأنه لا علاقة بين الإيمانِ بالنبيِّ ﷺ وتصحيحِ الأحاديث.

الدلالة الثانية: قولُه: (**فنسألُ الله تعالى الإيمانَ بالغيب**) معتبرًا رؤيا النبيِّ ﷺ وإخبارَه بتصحيح الأحاديثِ من باب الغيب الواجب الإيمان به.

ويُناقَشُ بأنه: **اعتبارٌ** ليس كذلك؛ لأن العقائد الغيبية السمعية منصوصٌ عليها في كتاب الله تعالى وفي صحيح سُنَّة رسول الله ﷺ.

الدلالة الثالثة: قولُه: (**ونعوذُ به من الشك والريب**)، معتبرًا إنكارَ تصحيحِ النبيِّ ﷺ للأحاديث في الرؤيا المنامية من باب الشكِّ والارتيابِ في الأمر اليقينيِّ.

ويُناقش بأنه: **اعتبارٌ** ليس كذلك؛ لأن الشكَّ يَقْبُحُ حينما يصحُّ الدليلُ وتَقْوَى الحُجَّةُ للحُكْم الشرعيِّ، وأما في مسألة تصحيح الحديث فلا بدَّ من التدقيق والتحقيق وبَذْلِ الجهد في الخبر النبويِّ خدمةً للسُّنة النبوية المطهرة.

٢. حكى الإمامُ الشوكانيُّ قول أبي إسحاق[(١)]، فقال: «في رؤيا النبي ﷺ ذَكَرَ جماعةٌ من أهل العلم منهم الأستاذ أبو إسحاق: أنه يكون حُجَّةً، ويلزمُ العملُ به»[(٢)].

فدلالةُ حكاية الشوكاني هذا القول لأبي إسحاق (أنه يكون حُجَّةً، ويلزمُ العملُ به) معتبرًا تصحيحَ النبيِّ ﷺ للأحاديثِ في الرؤى المنامية حُجَّةً يجبُ العملُ بها شرعًا.

---

(١) هو: إبراهيم بن محمد، الأَسْفَرَايِيني، الأصولي الشافعي المُلَقَّب برُكْن الدين، أحد المجتهدين في عصره، توفي سنة (٤١٨هـ)، من مؤلفاته: «الجامع» في أصول الدين، ورسالة في أصول الفقه، وغير ذلك. طبقات الشافعية الكبرى، عبد الوهاب بن تقي الدين تاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هَجَر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٩٢م، (٤/ ٢٥٦)، وسِيَر أعلام النبلاء، للذهبي، (١٧/ ٣٥٣).

(٢) إرشاد الفحول، للشوكاني، (٢/ ٢٠٢).

ويُناقش بأنَّ: الحجة الشرعية في نَصِّ كتابٍ أو سُنَّةٍ صحيحةٍ رواها العَدْلُ الضابطُ عن مثلِه حتى يبلغَ بها رسولَ الله ﷺ، وهي المُلزِمةُ للعمل.

٣. اعتماد الصوفية على الرؤى والمكاشفات مَصْدَرًا من مصادر التلقِّي والعلم؛ كابن عربي[(١)]، ففي الفتوحات: «رُبَّ حديثٍ يكونُ صحيحًا من طريق رواتِه يحصلُ لهذا المُكاشَفِ أنه غيرُ صحيحٍ لسُؤاله لرسولِ الله ﷺ، فيعلمُ وَضْعَه، ويتركُ العملَ به، وإنْ عمل به أهلُ النقلِ لصِحَّةِ طريقِه، ورُبَّ حديثٍ تُرك العملُ به لضَعْفِ طريقِه من أَجْلِ وضَّاعٍ في رُواته، يكونُ صحيحًا في نفس الأمر؛ لسَماعِ المُكاشَفِ له من الرُّوح حين إلقائه على رسول الله ﷺ»[(٢)]. حيث يعتبر الصوفيةُ الرؤى المنامية وأحوالَ الكَشْفِ أحَدَ مصادر وروافد المعرفة المعتبرة[(٣)]. إن اعتماد الصوفية على المكاشفات والرؤى والمنامات بوَصْفها أحدَ المصادر الرئيسة لتصحيح الأحاديث النبوية.

---

(١) هو: محمد بن علي بن محمد، أبو بكر الحاتمي الطائي المُرْسي الأندلسي، المعروف بمحيي الدين ابن عربي، وُلِد بمرسية بالأندلس سنة (٥٦٠هـ)، وهو معدودٌ في أئمة المتكلمين والفلاسفة، ويُعَدُّ قدوةَ القائلين بوحدة الوجود؛ تصوَّف، وانعزل، وجاعَ، وسَهِرَ، وفُتح عليه بأشياء امتزجتْ بعالم الخيال والخطرات والفكرة، فاستحكمَ به ذلك حتى شاهد بقُوَّةِ الخيالِ أشياء ظنَّها موجودة في الخارج، وسمع من طيشِ دماغه خطابًا اعتقده من الله، ولا وجود لذلك أبدًا في الخارج. من كتبه: الفتوحات المكية، فصوص الحِكَم، وغيرُ ذلك. تُوفِّي سنة (٦٣٨هـ). ينظر: تاريخ الإسلام، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، أبو عبد الله الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. بشَّار عوَّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م، (١٤/ ٢٧٤-٢٧٥)، وفوات الوفَيَات، محمد بن شاكر بن أحمد، صلاح الدين الكتبي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٧٤م، (٣/ ٤٣٥).

(٢) الفتوحات المكية في معرفة أسرار المالكية والملكية، محيي الدين ابن العربي الحاتمي الطائي الأندلسي (ت ٦٣٨هـ)، دار صادر، بيروت (١/ ١٥٠)، وينظر: كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (ت ١١٦٢هـ)، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥١هـ (١/ ١٠)، وينظر: الميزان الكبرى، أبو المواهب عبد الوهاب بن أحمد بن علي الشافعي المصري الشعراني (ت ٩٧٣هـ)، ضبط وتصحيح وتخريج: عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، (ص٥٥)، وسعادة الدارين في الصلاة على سيِّد الكونين ﷺ، يوسف بن إسماعيل النبهاني (ت ١٣٥٠هـ)، تصحيح: عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م، (ص٤٠٢)، والرؤى عند أهل السنة والجماعة والمخالفين، سهل بن رفاع بن سهيل الروقي العتيبي، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٩م، (ص٢٩٧)، والتوحيد في مسيرة العمل الإسلامي بين الواقع والمأمول، عبدالعزيز بن عبدالله الزغيبي الحسيني، دار القاسم للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٩هـ، (ص٣٢).

(٣) بحث بعنوان: (البحث عن الحقيقة وابن العربي)، إعداد: د. فكرت كارامان، د. خليل أيوب، د. محمد نور يوسف، ضمن كتاب مؤتمر ابن العربي الدولي ١٥- ١٦ نوفمبر سنة ٢٠١٨م بجامعة إينونو - كلية الإلهيات - تركيا، ملطية، ط١، ٢٠١٩م، (ص ٣٢٧)، وينظر: سعادة الدارين في الصلاة على سيِّد الكونين ﷺ، يوسف بن إسماعيل النبهاني (ت ١٣٥٠هـ)، ضبطه وصحَّحه: عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م، (ص٤٠٤)، وما بعدها.

ويُناقش بأنَّ: الصوفية دعموا ما يسمى بـ(الكَشْف)[(١)]، والكشفُ عند الصوفية كما يقع في اليقظة فإنه يقع في المنام كذلك، فإنهم يزعمون أنَّ الوليَّ تنكشف له الحُجُبُ كما تكشَّفتْ للنبيِّ ﷺ في الرؤية المنامية إشارةً للحديث الذي رواهُ معاذ بن جبل -رضي الله عنه-، أن النبي ﷺ قال: «أَمَا إِنِّي سَأُحَدِّثُكُمْ مَا حَبَسَنِي عَنْكُمُ الغَدَاةَ: إِنِّي قُمْتُ مِنَ اللَّيْلِ فَتَوَضَّأْتُ فَصَلَّيْتُ مَا قُدِّرَ لِي، فَنَعَسْتُ فِي صَلَاتِي فَاسْتَثْقَلْتُ، فَإِذَا أَنَا بِرَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَبِّ، قَالَ: فِيمَ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الأَعْلَى؟ قُلْتُ: لَا أَدْرِي رَبِّ، قَالَهَا ثَلَاثًا..» الحديث[(٢)]، وعمَّمُوها واعتبروها منهجًا معرفيًّا حتى صارتْ (نظرية الكَشْف)[(٣)]، بناءً على تصحيح الأحاديث بالرؤى المنامية، معتبرين المناماتِ أحد أصول تلقِّي العلم، فمن المعلوم صِحَّةُ الحدس والإلهام أحيانًا إكرامًا من الله تعالى، غير أن اتخاذه منهجًا عامًّا هو ما يُنكَرُ عليهم، لما يؤدي إلى آثارٍ، أقَلُّها:

أولًا: التنكُّر للأسباب التي أمر الله باتباعها مع عدم الركون إليها.

ثانيًا: التنصُّل من الحياة الدنيا بالكليَّة، وتبيُّن تصوُّر الإسلام في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا﴾ [الكهف: ٨٩]، وقوله أيضًا: ﴿وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ﴾[القصص: ٧٧].

كما بيَّن النبي الخاتم في سُنَّته النبوية النظرةَ للحياة الدنيا وللأسباب، ففي حديث عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ -رضي الله عنهما- قَالَ: «أَخَذَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِمَنْكِبِي، فَقَالَ: كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ»[(٤)]. وهو يُبيِّن رؤية

(١) الكَشْف: هو ما حصل لهم، وإنه لتعبُّده بالشريعة، لم يصل إلى القول بوحدة الوجود، وهم ينتقصونه بما يحمده عليه المسلمون من الأقوال التي اعتصم فيها بالكتاب والسنة، وبالأقوال التي يُعلم صحتها بصريح العقل. ينظر: شرح العقيدة الأصفهانية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي أبو العباس (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد بن رياض الأحمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ، (ص١٧٨).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه (٥/ ٢٢١- ٢٢٢)، رقم: «٣٢٣٥»، قال الترمذي عقب تخريجه: «هذا حديث حسن صحيح، سألتُ محمد بن إسماعيل، عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث حسن صحيح». وينظر: اليواقيت والجواهر في بيان عقيدة الأكابر، أبو المواهب عبد الوهاب بن أحمد الشعراني (ت ٩٧٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، (١/ ٣٤٣).

(٣) (نظرية الكشف) في علم النفس: (تَعتبر أن النموَّ يؤدي إلى قدرة متزايدة على تمييز الأشياء والأحداث وإلى تعلُّم أيِّ السمات هي غير المتغيرة). ينظر: علم نفس النموِّ، حسن مصطفى عبد المعطي، وهدى محمد قناوي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، (دون: ط، ت)، (٢/ ١٣٨).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٨/ ٨٩)، رقم: «٦٤١٦»، كتاب الرقاق، باب قول النبي ﷺ: «كُنْ في الدنيا كأنكَ غريبٌ

المسلم للحياة الدنيا، وفي حديث أنس مرفوعًا إلى النبي ﷺ قال: «قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ أَعْقِلُهَا وَأَتَوَكَّلُ، أَوْ أُطْلِقُهَا وَأَتَوَكَّلُ؟ قَالَ: اعْقِلْهَا وَتَوَكَّلْ»[(١)]، وهو يُبيِّن رؤية المسلم للأخذ بالأسباب بما لا يخالف حُسْنَ التوكُّل على الله تعالى، فهو مَنْ سَبَّبَ الأسبابَ، وهي لا تخرجُ عن إرادته وقدرته.

لذلك قال ابنُ خلدون: (قالوا -أي: الصوفية-: ولمَّا كان في المعهود من سُنَّة الله رجوعُ الأمور إلى ما كانتْ وجب أنْ يحيا أمر النُّبوة والحقِّ بالولاية ثمَّ بخلافتها)[(٢)]، فبيَّن هذه المقولة التي تُمثِّل رؤية الصوفية في عصره للنبوَّة، ففي فِكْر كبار الصوفية الحلولية خاصة أدلةٌ على ذلك، وهذا ما رصده ووقف عليه علماءُ الإسلام قديمًا وحديثًا، وهي رؤية تمثل النقيض لرؤية أهل العلم والسُّنة والفقه المسلمين من حيث المقارنة بالمقايسة؛ لذا فإنَّ **تصحيح الأحاديث اعتمادًا على هذه الأمور يعدُّ** «بدعة صوفية مقيتة»[(٣)].

ومن ناحية أخرى: فإن في ذلك إهدارًا لقواعد علوم الحديث الشريف العلمية التي سلكها أئمةُ الإسلام عبر القرون الكثيرة الماضية، وبذلوا من أجلها الغاليَ والنفيس[(٤)]، وصنفوا في فنونها التصانيف الكثيرة والمتنوعة في أحوال الرواة وطبقاتهم، وتخريج الأحاديث وتمييز صحيحها من معلولها وسقيمها إلى غير ذلك[(٥)].

أو عابرُ سبيلٍ».

(١) أخرجه الترمذي في سننه (٤/ ٢٤٩)، رقم: «٢٥١٧»، وقال: «وهذا حديثٌ غريبٌ من حديث أنس»، وابن حبان في صحيحه (٥/ ٣٢٤)، رقم: «٤٤٧٥»، والبيهقي في شعب الإيمان، (٢/ ٤٢٧)، رقم: «١١٥٩». قال الهيثمي: (روى الترمذي بعضَه بغير سياقه، ورواه الطبراني في الكبير، وفي إسناده ابن لهيعة» في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسين أسد، (١/ ٣٩٣).

(٢) تاريخ ابن خلدون = ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، عبدالرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (ت ٨٠٨هـ)، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م، (١/ ٤٠٣).

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة، محمد ناصر الدين الألباني أبو عبدالرحمن (ت ١٤٢٠هـ)، دار المعارف، الرياض، السعودية، ط١، ١٩٩٢م، (١/ ١٤٥).

(٤) ينظر: صفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل، عبد الفتاح أبو غُدَّة (ت ١٤١٧هـ)، مكتبة المطبوعات الإسلامية، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، ط١٠، ٢٠١٢م، (ص١٢٤) وما بعدها.

(٥) ينظر: جهود المحدثين في بيان علل الحديث، د. علي بن عبد الله الصياح المطيري، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، (دون: ط، ت)، وجهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف، د. محمد طاهر الجوابي، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله - تونس، ١٩٨٦م، وجهود علماء السُّنة النبوية وعلومها بحلب (٥٠٠ - ٩٠٠هـ)، دار طيبة، مكتبة المتنبي، ٢٠١٧م، والتصحيف وأثره في الحديث والفقه وجهود المحدثين في مكافحته، إعداد: أسطيرى جمال،

ومن ناحية ثالثة: فإن «المنامات ليست دليلًا على أيِّ حُكْمٍ شرعيٍّ لم يأتِ له ذِكْرٌ في كتاب الله وسُنَّةِ رسوله ﷺ الثابتةِ عنه، فكيف بإثباتِ حديثٍ عن رسول الله ﷺ وتصحيحِه عنه؟!»[1]، كما اعتبر علماءُ العلم الشريف -لا سيَّما أهل الحديث منهم- أن تصحيح الأحاديث النبوية لا يصحُّ من طريق «التجارِب ولا المكاشفات، ولا المنامات، ولا المجازفات»؛ لذا كان من الأهمية إثباتُ السُّنة بطريق واضح له قواعدُه؛ لذا لا يصح الاعتماد على المنامات في تصحيح الأحاديث النبوية، وأن المصير في ذلك اتِّباع القواعد العلمية، وفي ذلك صيانةٌ لمقصدِ حِفْظِ العقلِ، وإعلاءٌ لقيمةِ العلم، والإهدار الواجب للخرافة والطرق التي تتنكَّبُ طريقَ العلم وتَحِيدُ عنه.

الترجيح:

الذي يظهر لي بعد عرض أدلة الأقوال السابقة ومناقشاتها -والله أعلم- أن القول الأول القائل بعدم صحة الاعتماد على ما يُرْوَى عن النبي ﷺ مِن تصحيح للأحاديث في الرؤى المناميَّة، وأن أهل السُّنة والفقه لا يمنعون جوازَ الاستئناس بالرؤى المنامية في التوجيه بها دون القطع بحُكْمٍ بها؛ لأنَّ من رأى النبيَّ ﷺ فقد رآه حقًّا، كما صَحَّتْ توجيهاتُ الكتابِ والسُّنةِ بذلك، لأسبابٍ منها ما يلي:

١. قُوَّة أدلة القول الأول وسلامته من المناقشة، بخلاف غيره من الأقوال.

٢. أن التفريق بين الاستئناس بتصحيح الأحاديث في الرؤى المنامية، كما هو شأن مَن رُوي عنه اعتمادُ ذلك أحيانًا، وبين الاعتماد على تلك الرؤى كأحد المصادر الرئيسة والمُعَوَّل عليها، كما هو الشأن عند الصوفية؛ لأنَّ الأول لا يخلو من إعمال القواعد العلمية الحديثية، بينما الثاني يطرح هذه القواعد،

دار طيبة للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٧م، ودراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٠م، وتدوين السُّنة النبوية: نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري، محمد بن مطر بن عثمان آل مطر الزهراني (ت ١٤٢٧هـ)، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٩٩٦م، ومناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة، د. المرتضى الزَّين أحمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٤م.

(١) الألفية الحديثية المسماة «لغة المحدِّث الكبرى»، طارق بن عوض الله بن محمد أبو معاذ، دار بلال بن رباح، للنشر والتوزيع، مصر، ط١، ٢٠١٣م، (ص١٧٢- ١٧٣).

ويعتمدُ على التصحيح المنامي لحديث من الأحاديث، ولو كان أحد رواته مِن الوضَّاعين الكذَّابين.

٣. لم يعتمد علماءُ الإسلام -بصفةٍ عامة من المحدثين والفقهاء وغيرهم- في هذا الشأن على الخرافة، أو مُجَرَّد الإلهام والمكاشفات، أو الرؤى والمنامات، بل اعتمدوا على العلم الموافق لقواعد الشرع وأصول العلم الصحيح.

٤. وقد قرَّر أهلُ العلم -بصفةٍ عامة- احترامَ العقل والإدراك، حتى اعتبروا أنَّ «حِفْظ العقل» أحدَ المقاصدِ الكبرى للإسلام، ففي المستصفى: «ومقصود الشرع من الخلق خمسة: وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونَسْلهم ومالهم، فكلُّ ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكلُّ ما يُفَوِّتُ هذه الأصول فهو مفسدة ودَفْعُها مصلحة»[(١)]، وكذلك هو مقصدٌ ضروريٌّ مُتَّفَقٌ عليه بين أهل المِلَل. وحِفْظُ العقلِ يكونُ بصيانته حِسِّيًّا مِن كل سبب يؤدي إلى تَلَفِه أو إضعافِ وظيفتِه التي هي الفَهْمُ، وكذلك صيانتُه معنويًّا مِن كل أسباب الفساد مِن الآراء الضالة، والأفكار الفاسدة، وشَتَّى صنوفِ الدَّجَل والخرافات[(٢)]. هذا ما أراه أقرب إلى الصحة والصواب، والله تعالى أعلم.

(١) الغزالي في المستصفى، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، (ص١٧٤).

(٢) ينظر هذا المعنى في: أثر التطرف الفكري في هدم المقاصد الشرعية، د. سعيد بن أحمد صالح فرج، بحث محكم في حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، بالإسكندرية، العدد (٣٤)، المجلد الرابع، (ص٣٩ - ٤٠).

خاتمة البحث

الحمد لله رب العالمين أنْ أعانَ على إتمام هذا البحث، ثم الصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وإمامِ المرسلين، وبعدُ،

فهذه أهم النتائج والتوصيات التي توصلتُ إليها من خلال البحث، وتفصيلها كما يلي:

أولًا: النتائج:

١. جماهير أهل العلم مُتفقون على عدم الاعتماد على الرؤى المنامية في الحُكْم على الأحاديث النبوية تصحيحًا أو تضعيفًا، بل وحُكي ذلك إجماعًا.

٢. المُحدِّثون على مرِّ القرون ينهجون قواعد علمية وحديثية في الحكم على الأحاديث؛ لذا لا يعتمدون على الرؤى المنامية في هذا الشأن.

٣. ما يُرْوَى عن بعض العلماء من حكايةٍ لرُؤًى منامية يُرى فيها النبيُّ ﷺ يُصحِّحُ بعض ما يُرْوَى عنه، فالغرضُ منه الاستئناسُ دون الاحتجاج أو الاعتماد.

٤. تُعَدُّ الرؤى المنامية عند الصوفية أحدَ مصادرِ التلقِّي وتصحيح الأحاديث النبوية من خلال ما يُسَمَّى بالكَشْف أو المكاشفات.

٥. الاعتماد على الرؤى المنامية في تصحيح الأحاديث يُنافي شَرْطَ الضبطِ ومقصدَ صيانة العقل من الأوهام.

ثانيًا: التوصيات:

- أُوصِي أقسامَ السُّنَّة النبوية بالكليات وطلبةَ الدراسات العليا بإعداد البحوث والدراسات التي تستهدفُ استقراء ما يُرْوَى عن النبي ﷺ في الرؤى المنامية، ثم تصنيفه حسب أبواب العلم والموضوعات، ودراسة درجة تأثير هذه الرؤى في العلوم والفنون العقائدية منها والحديثية والفقهية وغير ذلك.
- كما أُوصِي الصوفية ممن ينتهجون المنهج الكَشْفِيَّ في الحُكْم على الأحاديث بالكَفِّ عنْ سُنَّة رسول الله ﷺ، وأنْ يتناولوها كما تناولَها أهلُ العلم من المحدثين قديمًا وحديثًا.

• كما أُوصِي أهلَ العلم في كل مجالٍ أنْ ينظروا في سُنَّة رسول الله ﷺ؛ فهِيَ الحكمة وهي وَحْيُ الله لرسوله بالمعنى، وهيَ تراثُ النبيِّ ﷺ وميراثُه، فليستكثرْ منهم ما يشاءُ منها، أوْ يستقلَّ، فكُلٌّ مُيَسَّرٌ لمَا خُلِقَ له.

والحمدُ لله أولًا وآخرًا.

***

مصادر البحث ومراجعه

الإبانة الكبرى لابن بَطَّة، تحقيق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م - ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

أثر التطرف الفكري في هدم المقاصد الشرعية، د. سعيد بن أحمد صالح فرج، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، المجلد الرابع من العدد الرابع والثلاثين.

إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق: أحمد عزو عناية، دمشق، دار الكتاب العربي، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م.

أصول بلا أصول، محمد بن أحمد بن إسماعيل المقدم، دار ابن الجوزي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

الاعتصام للشاطبي، تحقيق: الشقير والحميد والصيني، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

الأعلام، خير الدين الزركلي (ت ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م)، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.

إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم، عِيَاض بن موسى، القاضي، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

تاريخ الإسلام، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، شمس الدين أبو عبد الله الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. بشَّار عوَّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عُمَر بن كثير، أبو الفداء القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حَجَر، أبو الفضل العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

تهذيب الأسماء واللغات، يحيى بن شرف، أبو زكريا محيي الدين النووي (ت ٦٧٦هـ)، المطبعة المنيرية، القاهرة.

التوحيد في مسيرة العمل الإسلامي بين الواقع والمأمول، عبد العزيز بن عبد الله الزغيبي الحسيني، دار القاسم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، أبو جعفر (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هَجَر، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

ذيل طبقات الحنابلة، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، زين الدين، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٥م.

رغبة التيسير في شرح منظومة التفسير، عبد الكريم الخضير، سلسلة إصدارات مؤسسة معالم السنن، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ = ٢٠١٨م.

الرُّؤى عند أهل السُّنة والجماعة والمخالفين، سَهْل بن رفاع بن سهيل الروقي العتيبي، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

سعادة الدارين في الصلاة على سيِّد الكونين ﷺ، يوسف بن إسماعيل النبهاني (ت ١٣٥٠هـ)، ضبطه وصحَّحه: عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، محمد ناصر الدين، أبو عبد الرحمن الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، دار المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

سِيَر أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، شمس الدين أبو عبد الله الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

شرح الألفية الحديثية المُسَمَّاة بـ: «لُغَة المحدِّث الكبرى»، شرحها ونظمها: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار بلال للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م.

شرح النووي على مسلم، أبو يحيى بن شرف، أبو زكريا محيي الدين النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.

صفحات من صَبْر العلماء على شدائد العلم والتحصيل، عبد الفتاح أبو غُدَّة (ت ١٤١٧هـ)، مكتبة المطبوعات الإسلامية، دار البشائر الإسلامية، الطبعة العاشرة، بيروت، ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م.

طبقات الشافعية الكبرى، عبد الوهاب بن تقي الدين تاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هَجَر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

الطبقات الكبرى المسماة: لواقح الأنوار في طبقات الأخيار، أبو المواهب عبد الوهاب بن أحمد الشعراني (ت ٩٧٣هـ)، ضبطه وصحَّحه: عبد الغني محمد على الفاسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٨م.

الفتوحات المكية في معرفة أسرار المالكية والملكية، محيي الدين ابن العربي الحاتمي الطائي الأندلسي (ت ٦٣٨هـ)، دار صادر، بيروت.

فوات الوفَيَات، محمد بن شاكر بن أحمد، صلاح الدين الكتبي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٣ - ١٩٧٤م.

الكاشف للذهبي، تحقيق: محمد عوَّامة، وأحمد محمد نِمْر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

كَشْف الخفاء ومُزيل الإلباس عما اشتُهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد العجلوني (ت ١١٦٢هـ)، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥١هـ.

الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، نجم الدين محمد بن محمد الغَزِّي (ت ١٠٦١هـ)، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

المجموع شَرْح المُهَذَّب، أبو يحيى بن شرف، أبو زكريا محيي الدين النووي (ت ٦٧٦هـ)، طبعة إدارة الطباعة المنيرية.

مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، نشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.

المُداوي لعِلَل الجامع الصغير وشَرْحَي المُناوي، أحمد بن محمد بن الصدِّيق، أبو الفيض الغُمَارِي (ت ١٣٨٠هـ)، دار الكتبي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

المدخل إلى السُّنن الكبرى، للبيهقي، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.

مسائل أبي الوليد ابن رُشْد الجَدِّ (ت ٥٢٠هـ)، تحقيق: محمد الحبيب التجكاني، دار الجيل، بيروت، دار الآفاق الجديدة، المغرب، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

المُسْتَصْفَى، الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

مسند ابن الجَعْد رواية وجَمْع أبي القاسم البغوي، مراجعة وتعليق: أحمد عامر حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.

مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.

مكارم الأخلاق، سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، كتب هوامشه: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.

الميزان الكبرى الشعرانية، أبو المواهب عبد الوهاب بن أحمد بن علي الشافعي المصري المعروف بالشعراني (ت ٩٧٣هـ)، ضبطه وصحَّحه وخرَّج آياته: عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

اليواقيت والجواهر في بيان عقيدة الأكابر، أبو المواهب عبد الوهاب بن أحمد الشعراني (ت ٩٧٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

***

وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟

[الحشر : ٧]

وقف السنة والتراث النبوي

المقر الرئيس: السعودية: جدة - جامعة الملك عبد العزيز

مبنى رقم ٣٨٣١ ، ص ب ٢٣٤٢١ - الرمز البريدي ٣٧٩٩.

+966544179454

info@alsunan.com

c4sunah

@c4sunnah

www.alsunan.com

ترسل المراسلات للمجلة على البريد الإلكتروني
journal@alsunan.com

doi

Arcif Analytics

eISSN 2785-8499

9 772785 849006